A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

MM/LD/WG/21/7
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 2 أكتوبر 2023

الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات

الدورة الحادية والعشرون
جنيف، من 13 إلى 17 نوفمبر 2023

تقرير عن المشاورات التقنية المعقودة بشأن إمكانية إدخال لغات جديدة واقتراح طريقة ممكنة للمضي قدما

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

معلومات أساسية

1. ناقش الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (المشار إليهما فيما يلي باسمي "الفريق العامل" و"نظام مدريد") خلال دورتيه التاسعة عشرة والعشرين، المعقودتين في جنيف في نوفمبر 2021 ونوفمبر 2022، الوثيقة MM/LD/WG/19/7 بعنوان "دراسة منقحة عن الآثار المالية والجدوى التقنية فيما يتعلق بالإدخال التدريجي للغات العربية والصينية والروسية في نظام مدريد ومعلومات وجيهة أخرى".[1]

2. وفي دورته العشرين، طلب الفريق العامل أن يواصل المكتب الدولي عقد مشاورات تقنية مع الأطراف المتعاقدة المهتمة وغيرها من الدول الأعضاء في الويبو ومنظمات المستخدمين، ولا سيما فيما يتعلق بالعناصر المذكورة في الفقرة 38 من الوثيقة المذكورة أعلاه، ومن ثم يقدم تقريرا عن تلك المشاورات إلى الفريق العامل في دورته التالية. وطلب الفريق العامل أيضا أن يعد المكتب الدولي وثيقة تقترح طريقة للمضي قدما.

3. وتضم هذه الوثيقة تقريرا عن المشاورات التقنية التي أجراها المكتب الدولي وفقا للطلب المشار إليه في الفقرة 2 أعلاه، وعن المواضيع التي نوقشت خلال تلك المشاورات. وكما طلب الفريق العامل، تقترح هذه الوثيقة أيضا طريقة ممكنة للمضي قدما.

[1] انظر الوثيقة MM/LD/WG/19/7 "دراسة منقحة عن الآثار المالية والجدوى التقنية فيما يتعلق بالإدخال التدريجي للغات العربية والصينية والروسية في نظام مدريد ومعلومات وجيهة أخرى".

المشاورات التقنية التي أجراها المكتب الدولي

4. في ديسمبر 2022، عقد المكتب الدولي اجتماعا مع منسقي المجموعات الإقليمية بشأن أسلوب عقد المشاورات التقنية التي طلبها الفريق العامل. واقترح المكتب الدولي ما يلي:

أ) دعوة الأطراف المتعاقدة إلى الإعراب، من خلال منسقي المجموعات الإقليمية، عن اهتمام خاص بإجراء مشاورات تقنية ثنائية مع المكتب الدولي؛

ب) والاتصال بالأطراف المتعاقدة التي أعربت عن الاهتمام الخاص المذكور لتحديد الطريقة التي ترغب في إجراء المشاورات التقنية بها (أي شخصيا أو عبر الإنترنت أو مزيج بينهما)، والموضوعات ذات الاهتمام الخاص، وما إذا كانت هذه المشاورات ستشمل منظمات المستخدمين الوطنية؛

ج) وإجراء مشاورات خلال الفصل الأول من عام 2023 مع مسؤولين من الأطراف المتعاقدة المذكورة أعلاه، وبالطلب مع منظمات المستخدمين الوطنية؛

د) وعقد جلسة تشاور تقني بحلول نهاية الفصل الأول من عام 2023 للأطراف المتعاقدة ذات الاهتمام العام (أي الأطراف التي لم تعرب عن اهتمام خاص) وكذلك للدول الأعضاء الأخرى في الويبو، وعقد جلسة تشاور تقني أخرى للمنظمات الدولية غير الحكومية التي كانت قد شاركت في الدورات الأخيرة للفريق العامل؛

هـ) وإبلاغ منسقي المجموعات الإقليمية بالتقدم المحرز في تلبية طلب الفريق العامل.

5. وقد أطلق المكتب الدولي في فبراير 2023 دعوة إلى الأطراف المتعاقدة للإعراب، من خلال منسقي المجموعات الإقليمية، عن اهتمام خاص بإجراء مشاورات تقنية ثنائية. وأعربت الأطراف المتعاقدة التالية عن هذا الاهتمام: الاتحاد الروسي وألمانيا وسويسرا والصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتواصل المكتب الدولي في أبريل 2023، وفق المقترح، مع تلك الأطراف المتعاقدة لتحديد تفاصيل المشاورات التقنية.

6. وفي الفترة بين أبريل وأغسطس 2023، أجرى المكتب الدولي مشاورات تقنية مع مسؤولين من الأطراف المتعاقدة المذكورة أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المكتب الدولي مشاورات مع رابطات مستخدمين وطنية من ألمانيا وسويسرا والصين واليابان.

7. وفي يونيو 2023، دعا المكتب الدولي جميع الدول الأعضاء في الويبو والمنظمات الدولية غير الحكومية التي شاركت في الدورات الأخيرة للفريق العامل إلى التسجيل للمشاركة في جلسات مشاورات تقنية عبر الإنترنت.

8. وفي 3 يوليو 2023، عقد المكتب الدولي جلسة تشاور تقني عبر الإنترنت للأطراف المتعاقدة ذات الاهتمام العام ودول أعضاء أخرى في الويبو. وقد شارك في تلك الجلسة مسؤولون من الأطراف المتعاقدة التالية: الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وإسبانيا وأستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأوكرانيا والبرازيل والبرتغال وبولندا والجمهورية التشيكية وتونس والجزائر وجورجيا وساموا وسان مارينو وسلوفاكيا وسلوفينيا وسنغافورة والسويد وسويسرا وصربيا والصين وفرنسا والفلبين وفنلندا وفييت نام وقيرغيزستان وكندا وليتوانيا وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة وجمهورية مولدوفا وناميبيا والنرويج والنمسا وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان (42). وشارك في الدورة مسؤولون من الدول الأعضاء في الويبو التالية: المملكة العربية السعودية والعراق وفيجي والكويت ومالي والنيجر وجنوب أفريقيا واليمن (8).

9. وفي 5 يوليو 2023، أجرى المكتب الدولي جلسة تشاور تقني عبر الإنترنت لمجموعة مختارة من المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث شارك في تلك الجلسة مسؤولون من المنظمات التالية: مركز دراسات الملكية الفكرية الدولية، ورابطة العلامات التجارية للجماعات الأوروبية، ومدرسة أمريكا اللاتينية للملكية الفكرية، والرابطة الدولية لحماية الملكية الفكرية، والرابطة الدولية للعلامات التجارية، ورابطة أصحاب العلامات التجارية الأوروبية، ومعهد وكلاء العلامات التجارية المعتمدين (7).

10. وفي 1 سبتمبر 2023، عقد المكتب الدولي اجتماعا مع منسقي المجموعات الإقليمية ومندوبين من أطراف متعاقدة أخرى مهتمة لإطلاعهم على المشاورات التي أجراها.

11. وفي بعض الحالات، أجرى المكتب الدولي مشاورات تقنية مشتركة بشأن نظام مدريد وكذلك بشأن نظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم الصناعية، حيث كان المكتب الدولي قد تلقى طلبا مماثلا لإجراء مشاورات بشأنه.[2]

المواضيع التي نوقشت خلال المشاورات التقنية

مواضيع عامة

عدم ملاءمة الاستمرار على النظام ثلاثي اللغات الحالي، والقضايا التي يمكن حلها عن طريق إدخال لغات جديدة

12. كانت ثمة حاجة إلى فهم القضايا التي تلتمس معالجتها من خلال الإدخال المحتمل للغات جديدة والتناقش حول مدى ملاءمة الاستمرار على النظام ثلاثي اللغات الحالي لمستخدميه من عدمها، حيث إن من شأن نظام اللغات الحالي أن يسبب عدة مصاعب لمن يعمل بلغة غير لغات نظام مدريد من المستخدمين والأطراف المتعاقدة والأطراف الثالثة.

13. ويلجئ هذا الوضع من يواجهه من المودعين إلى تكبد تكاليف إضافية لترجمة قائمة السلع والخدمات وغيرها من المعلومات ذات الصلة إلى لغة نظام مدريد التي يقبل بها مكتب المنشأ الطلبات الدولية. ويحدث وضع مماثل حين يتلقى هؤلاء المودعون وأصحاب الحقوق تبليغات من المكتب الدولي أو الأطراف المتعاقدة، من قبيل إخطارات المخالفات أو الرفض المؤقت. وقد تؤدي تكاليف الترجمة والتشكك في دقتها بأصحاب الحقوق، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى الإحجام عن ن استخدام نظام مدريد.

14. أما الأطراف المتعاقدة التي لا تعمل مكاتبها بإحدى لغات نظام مدريد فتضطر إلى تأمين موارد متخصصة (أي خدمات ترجمة أو موظفون مهرة يجيدون إحدى لغات نظام مدريد) للتصديق على الطلبات الدولية ومعالجة التسجيلات الدولية التي تعين بها، مما من شأنه التثبيط عن الانضمام إلى عضوية نظام مدريد.

15. ومن جانبها، قد تضطر الأطراف الثالثة التي تعمل بلغة غير لغات نظام مدريد وترغب في تأكيد تعدي تسجيل دولي على حقوق قائمة إلى ترجمة تفاصيل هذا التسجيل الدولي. ويكون الحال كذلك حين لا يتاح التسجيل الدولي إلا بلغات نظام مدريد، إما لأن الأطراف المتعاقدة المعنية تعتمد على النشر في مجلة الويبو للعلامات الدولية ("مجلة الويبو ") أو أنها لا تعيد النشر محليا إلا باللغة التي تتلقى بها الإخطار من المكتب الدولي.

16. ولن يتاح في الإجراءات الإدارية أو القضائية التي قد تقام في أطراف متعاقدة بلغة غير لغات نظام مدريد إلا الاعتماد على ترجمة للتسجيل الدولي من إعداد مكتب الأطراف المتعاقدة المعنية، إن تيسرت، أو اشتراط ترجمة رسمية إلى اللغة التي تجري بها تلك الإجراءات. ومن شأن هذا الاحتمال الثاني أن يؤدي إلى زيادة تكلفة استخدام نظام مدريد أيضا.

تقديم إدخال لغات جديدة على أمور أخرى

17. أثيرت شواغل بشأن تقديم الإدخال المحتمل للغات جديدة على مناقشة تدابير أخرى تلقى لدى بعض أصحاب الحقوق اهتماما خاصا وإمكانية اعتمادها وتنفيذها.

18. وما زال الفريق العامل منذ عام 2018، حين شرع في مناقشة إمكانية إدخال لغات جديدة، يوصي بإجراء عدة تعديلات على الإطار القانوني لنظام مدريد تعالج اهتمامات المستخدمين وشواغلهم، كما حظيت تلك التعديلات باعتماد جمعية اتحاد مدريد (المشار إليها فيما يلي باسم "الجمعية"). فقد استحدثت الجمعية خلال هذه الفترة، ضمن جملة أمور، تقسيم التسجيلات الدولية ودمجها، والتساهل مع حالات عدم التقيد بالمهل الزمنية نتيجة لأسباب قاهرة، وتمديد فترة التجديد، ووسائل جديدة لتمثيل العلامات، ووضع حد أدنى لزمن الرد على الرفض المؤقت.

19. وقد وضع المكتب الدولي عدة حلول لتيسير الحصول على التسجيلات الدولية وإدارتها وأتاحها، مثل الإيداع الإلكتروني في نظام مدريد، ومساعد طلبات مدريد، ومختلف النماذج الإلكترونية لطلب التدوينات، ونسخة جديدة من مرصد مدريد. ويعكف المكتب الدولي حاليا على تطوير منصة شاملة لإدارة الحقوق عبر الإنترنت تحمل اسم نظام مدريد الإلكتروني (e-Madrid) روعيت فيها مساهمات من مستخدمي نظام مدريد، بالإضافة إلى بنية جديدة للمعلومات والتكنولوجيا من شأنها، من بين أمور أخرى، إتاحة الانتقال إلى معالجة المعاملات بشكل شبه لحظي.

[2] انظر الوثيقة H/LD/WG/11/5 "ملخص الرئيس"، الفقرة 16.

20. ومن شأن تخصيص الموارد المحددة في الوثيقة MM/LD/WG/19/7 أن ييسر الإدخال المحتمل للغات جديدة في نظام مدريد، ولن يؤثر ذلك في التشغيل المعتاد لنظام مدريد ولا في قدرة المكتب الدولي على تنفيذ تدابير أخرى تفيد مستخدميه.

الحاجة لوضع معايير لاختيار اللغات الجديدة المحتملة

21. أشير إلى أن الفريق العامل لم يضع بعد معايير لاختيار لغات جديدة محتملة في نظام مدريد، وأن هذه المعايير ينبغي أن تكفل، على وجه الخصوص، غلبة منافع إدخال لغة جديدة على أي مساوئ محتملة. وبناء على ذلك، اقترح أن يواصل الفريق العامل مداولاته من أجل وضع هذه المعايير وأن يكون إدخال اللغات الجديدة تباعا الواحدة تلو الأخرى لتقييم أثرها.

22. ويجدر التذكير بأن الوثيقة MM/LD/WG/17/7 Rev.[3] طرحت معايير محتملة لإدخال لغات جديدة في نظام مدريد، علاوة على إمكانية إدخال اللغات تباعا الواحدة تلو الأخرى. وبينما تتعلق الطلبات الحالية بإدخال اللغات العربية والصينية والروسية لتكون لغات جديدة في نظام مدريد، فإن الفقرات من 84 إلى 109 من هذه الوثيقة تتناول مسألة معايير إدخال لغات جديدة في نظام مدريد بمزيد من التفصيل.

23. وقد قيل إن من شأن إدخال لغات جديدة، استنادا فيما يبدو إلى وضعها باعتبارها من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، أن يفتح الباب أمام طلبات بإدخال المزيد من اللغات.

مواصلة استكشاف بدائل

24. طرح اقتراح بأن يواصل الفريق العامل مناقشة بدائل عن إدخال لغات جديدة، ولا سيما إمكانية إدخال لغات إيداع. ووصف المكتب الدولي سبلا ممكنة لإدخال لغات جديدة في الوثيقة MM/LD/WG/17/7 Rev. وبناء على طلب الفريق العامل، قدم المكتب الدولي دراسة لتنفيذ كل من هذه الخيارات في الوثيقة MM/LD/WG/18/5.[4]

25. وبعد مناقشات ومشاورات غير رسمية، اتضح أنه لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن أي من الخيارات المعروضة في الوثيقة MM/LD/WG/18/5. وعلى وجه الخصوص، كان هناك اعتراض على أي حل لا يقتضي التعامل مع اللغات الجديدة على نحو متكافئ مع اللغات القائمة. وبالتالي، أعد المكتب الدولي، بناء على طلب الفريق العامل، الوثيقة MM/LD/WG/19/7[5]، التي طرحت عددا من المقترحات التقنية من شأنها أن تيسر إدخال لغات جديدة، على نحو متكافئ، وتقديرا منقحا للتكاليف.

زيادة الطلبات المغرضة

26. أثيرت شواغل إزاء احتمال تمخض إدخال لغات جديدة عن زيادة في عدد الطلبات الدولية، مما قد يزيد بدوره من عدد الطلبات المغرضة المودعة بموجب نظام مدريد.

27. ولا توجد أي مؤشرات توحي بتمثيل الطلبات المغرضة قضية ممنهجة ذات بال في نظام مدريد. بل إنه مما يحتج به للحفاظ على شرط العلامة الأساسية أنه يحول دون إيداع طلبات مغرضة من خلال نظام مدريد. كما أن من شأن أي طلب أساسي مغرض أن ينتهي إلى الإلغاء أو الشطب تلقائيا أو بناء على طلب طرف، مما يؤدي إلى شطب التسجيل الدولي نتيجة لوقف أثر علامته الأساسية. ويكون أي مودع مغرض معرضا لخسارة التكاليف المقترنة بمعالجة العلامتين الأساسية والدولية، ومن شأن ذلك أن يثني هؤلاء المودعين عن استخدام نظام مدريد عبر المسار المباشر.

28. وبينما لا يستبعد أن يؤدي إدخال لغات جديدة إلى زيادة عدد الطلبات الدولية، إلا أنه لا يوجد ما يدل أو يدعو إلى الظن بأن من شأن هذه الزيادة أن تفضي إلى زيادة عدد الطلبات المغرضة المودعة من خلال نظام مدريد.

المواضيع المالية

الفرق بين تقديرات التكلفة في الوثيقتين MM/LD/WG/18/5[4] و MM/LD/WG/19/7[5]

29. طلب مزيد من المعلومات عن الفرق بين تقديرات التكاليف في الوثيقتين MM/LD/WG/18/5 و MM/LD/WG/19/7، حيث كان التقدير في الوثيقة الأولى أن إدخال اللغة العربية والصينية والروسية في آن واحد ضمن منظومة اللغات الحالية لنظام مدريد، لتندرج فيما يسمى "لغات العمل"، قد يتطلب استثمارا أوليا قدره 310,000 فرنك سويسري و18.4 مليون فرنك سويسري لنفقات

[3] انظر الوثيقة MM/LD/WG/17/7 Rev. "خيارات ممكنة لإدراج لغات جديدة في نظام مدريد".
[4] انظر الوثيقة MM/LD/WG/18/5 "دراسة عن الآثار المالية والجدوى التقنية للإدراج التدريجي للغات العربية والصينية والروسية في نظام مدريد".
[5] انظر الوثيقة MM/LD/WG/19/7 "دراسة منقحة عن الآثار المالية والجدوى التقنية فيما يتعلق بالإدخال التدريجي للغات العربية والصينية والروسية في نظام مدريد ومعلومات وجيهة أخرى".

التشغيل السنوية في عام 2020، بينما كان التقدير في الوثيقة MM/LD/WG/19/7 استثمارا أوليا يتراوح بين 2.86 و4.81 مليون فرنك سويسري ونفقات تشغيل سنوية تتراوح بين 2.41 و2.97 مليون فرنك سويسري في عام 2020.

30. وتنبني التقديرات في كلتا الوثيقتين على إدخال اللغات العربية والصينية والروسية في الوقت نفسه باتباع أسلوب الترجمة غير المباشرة مع اتخاذ اللغة الإنكليزية لغة وسيطة. واتخذ في هذه التقديرات عدد الكلمات المترجمة في عام 2019 مرجعا لتقدير مقابلاتها في الفترة 2020-2024 باستخدام معدل النمو المتوقع الذي وضعته شعبة الإحصاء وتحليل البيانات في الويبو في عام 2019. وفي كلتا الحالتين، ستكون هناك حاجة للاستثمار في أنظمة تكنولوجيا المعلومات.

31. وتكمن الاختلافات الرئيسية بين تقديري التكلفة فيما يلي:

"1" الاستثمار في إنشاء قاعدة بيانات مصطلحية كبيرة (حوالي 2 مليون تعبير في كل منها خمس كلمات في المتوسط)؛[6]

"2" وارتفاع معدلات الترجمة الآلية نتيجة لاستخدام قاعدة البيانات المصطلحية هذه؛

"3" وقرار تطبيق الممارسة الحالية بعدم إخضاع القرارات النهائية للتدقيق اللاحق؛

"4" واستخدام أسعار أقل للتدقيق اللاحق (بالفرنك السويسري لكل كلمة) استنادا إلى نتائج عملية طلب المعلومات.[7]

32. وقد أقيم التقدير الوارد في الوثيقة MM/LD/WG/18/5 على افتراض تمكن المكتب الدولي من تطوير قاعدة بيانات مصطلحية، تدريجيا دون تكبد تكاليف إضافية وبالتعاون مع الأطراف المهتمة، يمكن أن تترجم تلقائيا نحو 20 في المائة من حجم العمل، على أن تزيد تلك النسبة ببطء مع مرور الوقت. وبالمقابل، ينبني التقدير الوارد في الوثيقة MM/LD/WG/19/7 على افتراض استثمار يتراوح بين 2.4 و4.3 مليون فرنك سويسري، استنادا إلى نتائج عملية طلب المعلومات، لتطوير قاعدة بيانات مصطلحية كبيرة يمكن أن تترجم تلقائيا نحو 60 في المائة من حجم العمل، حسب تقديرات متحفظة.

33. وينبني التقدير الوارد في الوثيقة MM/LD/WG/18/5 على افتراض الحاجة إلى إخضاع جميع مخرجات الترجمة الآلية من وإلى العربية والصينية والروسية للتدقيق اللاحق، نظرا لانخفاض معدل الترجمة الآلية والشواغل المتعلقة بجودة الترجمة الآلية. ويطبق التقدير الوارد في الوثيقة MM/LD/WG/19/7 الممارسة الحالية المتمثلة في عدم إخضاع القرارات النهائية للتدقيق اللاحق بفضل ارتفاع معدل الترجمة الآلية وزيادة الثقة في جودة الترجمة الآلية. ويؤدي تطبيق ممارسة الترجمة الحالية على اللغات المضافة حديثا، إلى جانب افتراض ارتفاع معدل الترجمة الآلية، إلى تقليل عدد الكلمات التي قد تتطلب التدقيق اللاحق بنسبة 74 في المائة.

34. وينبني التقدير الوارد في الوثيقة MM/LD/WG/18/5 على معدلات التدقيق اللاحق لمخرجات الترجمة الآلية لطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات، والتي تتسم بالارتفاع بسبب الطبيعة التقنية لهذه الطلبات. ويستخدم التقدير الوارد في الوثيقة MM/LD/WG/19/7 معدلات التدقيق اللاحق المقدرة إثر عملية طلب معلومات شارك فيها عدد من مقدمي الخدمات المحتملين. وتقل معدلات التدقيق اللاحق المستخدمة في الوثيقة MM/LD/WG/19/7 بنسبة تتراوح بين 40 و50 في المائة عن المعدلات المقابلة المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات المستخدمة في الوثيقة MM/LD/WG/18/5.

35. وخلاصة القول إن تقدير التكلفة الوارد في الوثيقة MM/LD/WG/19/7 أقل من التقدير الوارد في الوثيقة MM/LD/WG/18/5 لأن عدد الكلمات التي ستخضع للتدقيق اللاحق يمثل 26 في المائة من التقدير الأصلي نتيجة لتطوير قاعدة البيانات المصطلحية ولأن القرارات النهائية لن تخضع للتدقيق اللاحق (وفقا للممارسة الحالية). وعلاوة على ذلك، فإن المعدلات المستخدمة لتقدير تكلفة التدقيق اللاحق لمخرجات الترجمة الآلية أقل بنسبة تتراوح بين 40 و50 في المائة، وهي معدلات أكثر دقة، استنادا إلى نتائج عملية طلب معلومات أجريت عام 2021.

<u>توفير التكاليف من خلال ممارسة الترجمة المتباينة</u>

36. جرت مناقشات بشأن المقترح الذي تتناوله الوثيقة MM/LD/WG/19/7 لاستحداث ممارسة ترجمة متباينة، حيث تنص اللائحة التنفيذية في إطار بروتوكول اتفاق مدريد المتعلق بالتسجيل الدولي للعلامات (المشار إليها فيما يلي باسم "اللائحة") على

[6] يستخدم المكتب الدولي قاعدة بيانات مصطلحية للترجمة آليا من وإلى اللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، حيث تترجم قاعدة البيانات المصطلحية تلقائيا ما بين 70 و75 في المائة من حجم العمل الحالي. أما النسبة المتبقية من حجم العمل، التي تتراوح بين 25 و30 في المائة، فتخضع للترجمة الآلية والتدقيق البشري اللاحق ومراقبة الجودة، علما بأن القرارات النهائية لا تخضع للتدقيق البشري اللاحق ولا لمراقبة الجودة، وأن التدقيق البشري اللاحق يعهد به خارجيا.

[7] عملية طلب المعلومات عملية سرية يتلقى فيها مقدمو الخدمات المحتملين معلومات مفصلة عن خدمة مطلوبة ويقدمون بيانات لتقييم جملة أمور من بينها قدرتهم على إنجاز المطلوب وتكلفة خدماتهم.

إصدار التسجيلات والتدوينات باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، ويتولى المكتب الدولي الترجمة اللازمة لها. وباستثناء القرارات النهائية، تخضع مخرجات الترجمة الآلية للتدقيق اللاحق ومراقبة الجودة.

37. أما في ممارسة الترجمة المتباينة المقترحة، فلن يُخضع المكتب الدولي للتدقيق اللاحق إلا مخرجات الترجمة الآلية للتسجيلات والتدوينات باللغات المطلوبة لإخطار الأطراف المتعاقدة المعينة.

38. فعلى سبيل المثال، لن يخضع المكتب الدولي مخرجات الترجمة الآلية لتسجيل دولي إلى الإنكليزية والإسبانية للتدقيق اللاحق إذا كان الطلب الدولي مودعا بالفرنسية ولا يعين إلا أطرافا متعاقدة اختارت تلقي التبليغات من المكتب الدولي بالفرنسية. غير أن المكتب الدولي سيخضع الترجمة الإنكليزية أو الإسبانية للتدقيق اللاحق إذا كان الطرف المتعاقد الذي اختار تلقي التبليغات من المكتب الدولي بإحدى هاتين اللغتين معنا تعيينا لاحقا.

39. ومن المستبعد جدا أن تؤثر السياسة الجديدة سلبا في الأطراف الثالثة التي تعتمد على المعلومات المتاحة في مجلة الويبو ومرصد مدريد. وتشير تقديرات المكتب الدولي إلى ان عمليات استعلام مرصد مدريد بلغة لم يختر أي طرف متعاقد معين تلقي إخطارات بها لا تزيد على 0.12 في المائة.[8] وبالمقابل، فمن شأن استحداث ممارسة ترجمة متباينة أن يخفض التكاليف التشغيلية السنوية لإدخال لغات جديدة. فعلى سبيل المثال، وكما هو مبين في الوثيقة MM/LD/WG/19/7، قد تتراوح التكاليف التشغيلية السنوية لإدخال اللغات العربية والصينية والروسية في آن واحد في إطار ممارسة ترجمة متباينة بين 0.7 و0.9 مليون فرنك سويسري، أي حوالي 29 في المائة من التكاليف المقدرة بدون هذه الممارسة (ما بين 2.41 و2.97 مليون فرنك سويسري).

زيادة في الرسوم والتكاليف الأخرى للمستخدمين

40. أعرب عن شواغل إزاء احتمال إفضاء إدخال لغات جديدة إلى زيادة في مبالغ الرسوم على مستخدمي نظام مدريد أو إلى زيادة في تكاليف أخرى، من قبيل الاستجابة لإجراءات المكتب باللغات الجديدة على سبيل المثال.

41. وكما هو مبين في الوثيقة MM/LD/WG/19/7، يمكن تمويل الاستثمار الأولي اللازم لإدخال اللغات الجديدة المقترحة من احتياطيات اتحاد مدريد، وفقا للسياسات المالية للويبو. وعلاوة على ذلك، يمكن لاتحاد مدريد أن يستوعب النفقات السنوية المتكررة المحتملة في إطار ممارسة ترجمة متباينة. وبعبارة أخرى، فإن التقدير الوارد في الوثيقة MM/LD/WG/19/7 لا يتوخى الحاجة إلى زيادة مبالغ الرسوم المستحقة بموجب نظام مدريد. وكما ذكر مرارا أثناء المشاورات، لا يعتزم المكتب الدولي زيادة الرسوم في إطار نظام مدريد لتغطية التكاليف الإضافية لإدخال لغات جديدة.

42. وبموجب النظام ثلاثي اللغات الحالي، يجب على أصحاب التسجيلات الدولية الرد على إجراءات المكتب باللغة التي تستخدمها الإدارة في الأطراف المتعاقدة المعينة أو محاكمها. ولن يؤدي إدخال لغات جديدة في نظام مدريد إلى تفاقم هذه المسألة. فلتيسير فهم التبليغات الواردة من الأطراف المتعاقدة المعينة، مثل إخطارات الرفض المؤقت، يمكن للمكتب الدولي أن يتيح نسخا مترجمة آليا من هذه التبليغات باللغة التي يختارها صاحب التسجيل.

43. ويجدر التذكير بأن الوثيقة MM/LD/WG/21/6 "نسخة محدثة لخريطة الطريق لتطور نظام مدريد" تطرح تنقيحا مستقبليا لجدول الرسوم.[9] ولا يرمي هذا التنقيح المقترح إلى زيادة إيرادات اتحاد مدريد، بل يكمن الهدف منه في تبسيط جدول الرسوم بطريقة محايدة من حيث الإيرادات.

الاستدامة المالية للمقترحات المقدمة في الوثيقة MM/LD/WG/19/7

44. أثيرت تساؤلات بشأن الاستدامة المالية للمقترحات الواردة في الوثيقة MM/LD/WG/19/7، ولا سيما ما إذا كان اتحاد مدريد يستطيع استيعاب أي استثمارات مطلوبة مقدما والزيادة في النفقات التشغيلية السنوية. وعلاوة على ذلك، أطلقت دعوات إلى توخي الحصافة المالية إزاء حالة عدم التيقن الاقتصادي التي سببتها الأحداث الأخيرة والتي كان لها أثر سلبي عالمي، وإزاء اتجاه الانخفاض الذي يشهده عدد طلبات العلامات التجارية المحلية والدولية حاليا.

45. وكما هو مبين في الوثيقة MM/LD/WG/19/7، سيتطلب إدخال لغات جديدة في نظام مدريد استثمارات أولية ونفقات سنوية متكررة. ويمكن تمويل الاستثمار الأولي من احتياطيات مدريد وفقا لسياسة الاحتياطيات التي تتبعها المنظمة، إذا قررت الدول الأعضاء ذلك. وسيؤدي هذا الاستخدام لاحتياطيات مدريد إلى خفض احتياطيات الاتحاد بقدر ما تستخدم لتمويل مشاريع ذات صلة. وسيؤدي الإنفاق السنوي المتكرر الناتج عن التوسع اللغوي إلى زيادة الإنفاق السنوي لاتحاد مدريد، مما يؤدي بدوره إلى تخفيض النتيجة التشغيلية لاتحاد مدريد للفترة المعنية. ويسمح المستوى الحالي لاحتياطيات اتحاد مدريد بتمويل الاستثمارات الأولية. أما عن

[8] كشف تحليل لاستخدام مرصد مدريد أجري في الفترة بين مارس 2021 ومايو 2023 أن 0.12 في المائة فقط من المستخدمين اطلعوا على تسجيلات دولية بلغة غير مستخدمة لأغراض الإخطار.

[9] انظر الوثيقة MM/LD/WG/21/6 "نسخة محدثة من خريطة الطريق لتطور نظام مدريد".

النفقات المتكررة، فإن الأمانة العامة ترى، استنادا إلى توقعات النمو الحالية حتى عام 2025 من كبير الاقتصاديين، إمكانية استيعاب اتحاد مدريد مستوى الإنفاق المقدر لممارسة الترجمة المتباينة.

المواضيع التشغيلية

زيادة حجم عمل المكتب الدولي والأطراف المتعاقدة وتوافر الموارد والتعاون

46. أثير خلال المشاورات احتمال تمخض إدخال لغات جديدة عن زيادة في حجم عمل المكتب الدولي والأطراف المتعاقدة. وعلى وجه الخصوص، كانت هناك شواغل بشأن توافر الموارد وتوقعات تحمل أنشطة المساعدة التقنية والتعاون هذه الزيادة.

47. ولا يستبعد بالفعل أن يؤدي إدخال لغة جديدة إلى زيادة حجم العمل ضمن نظام مدريد إثر زيادة عدد الطلبات الدولية التي يودعها المستخدمون العاملون بتلك اللغة، غير أنه يصعب التنبؤ بالأثر الفعلي لإدخالها.

48. ومن شأن أي زيادة محتملة في عدد الطلبات الدولية أن يكون لها أثر إيجابي في إيرادات اتحاد مدريد والأطراف المتعاقدة المعينة، مما يمكن تخصيصه لتأمين موارد أو للاضطلاع بأنشطة النشر وبناء القدرات والمساعدة التقنية والتعاون.

49. ويضطلع المكتب الدولي بأنشطة منتظمة لبناء القدرات، ومنها على سبيل المثال برنامج زمالة للفاحصين، وأنشطة تدريبية دورية للفاحصين ومختصي العلامات التجارية، وأنشطة تدريبية مخصصة للأطراف المتعاقدة الجديدة أو بناء على الطلب. وفي مجال المساعدة التقنية والتعاون، لا يكف المكتب الدولي عن دعم المكاتب لتيسير تبادل التبليغات الإلكترونية مع المكتب الدولي من خلال وضع معايير للاتصالات الإلكترونية وتبادلها (نظام مدريد للتبليغات الإلكترونية (MECA))، والخدمات الإلكترونية (بوابة مكتب مدريد (MOP))، والإيداع الإلكتروني في نظام مدريد)، وحلول الأعمال (وحدة مدريد في نظام إدارة الملكية الصناعية (IPAS)).

50. ولا يبدو أن تدهور القدرة على الاضطلاع بأنشطة النشر وبناء القدرات والمساعدة التقنية والتعاون نتيجة لزيادة عدد الطلبات الدولية إثر إدخال لغات جديدة يشكل خطرا محتملا.

جودة واتساق ترجمات المكتب الدولي وعبر نظام مدريد

51. أعرب عن شواغل إزاء احتمال تمخض إدخال لغات جديدة عن تدهور في جودة الترجمات التي يضطلع بها المكتب الدولي واتساقها.

52. ويعتمد المكتب الدولي على قاعدة بيانات مصطلحية كبيرة لترجمة ما يتراوح بين 70 و75 في المائة من التسجيلات والتدوينات من وإلى اللغات الحالية لنظام مدريد. وقد ساعد ذلك على الحفاظ على جودة الترجمات واتساقها. فعلى سبيل المثال، لم تتعلق طلبات التصحيح ذات الصلة بالترجمة إلا بنسبة تتراوح بين 0.1 و0.2 في المائة من التسجيلات الدولية. ويشمل ذلك احتمال وقوع خطأ في الترجمة وكذلك الطلبات المقدمة من أصحاب التسجيلات ليستخدم المكتب الدولي مسمياتهم المفضلة بلغات الهدف.

53. وكما ذكر آنفا، تطرح الوثيقة MM/LD/WG/19/7 إنشاء قاعدة بيانات مصطلحية باللغات الجديدة المحتملة، على أن يكون حجم قاعدة البيانات هذه متناسبا مع حجم قاعدة البيانات المصطلحية باللغات القائمة، وأن تفرز نحو 60 في المائة من الترجمة الآلية، وفقا لتقديرات متحفظة، مما يكفل عدم تأثر المستوى الحالي لجودة الترجمة واتساقها بإدخال اللغات الجديدة.

54. ولا تقتصر مسألة جودة الترجمة واتساقها على المكتب الدولي، بل إن مكاتب عدد من الأطراف المتعاقدة تتولى ترجمة التسجيلات الدولية إلى اللغة التي تعمل بها لفحصها أو نشرها أو لكلا الأمرين. وتعاود هذه المكاتب عندما تصدر قراراتها ترجمتها إلى اللغة التي تتواصل بها مع المكتب الدولي، مما قد يؤدي إلى بعض حالات عدم الاتساق في الطريقة التي توصف بها المنتجات أو الخدمات بسبب هذه العملية.

55. وقد يكون تجنب هذا الوضع الموصوف أعلاه مما يحتج به لإنشاء مجموعة بيانات كبيرة من مؤشرات السلع والخدمات بعدة لغات. ويمكن النظر إلى هذه المبادرة على أنها تؤدي إلى إثراء خدمة إدارة السلع والخدمات في نظام مدريد (MGS)، التي تضم حاليا حوالي 130,000 مؤشرا تتاح بخمس وعشرين لغة. ومن شأن منافع مجموعة بيانات كبيرة بهذا الوصف أن تتجاوز نطاق نظام مدريد. فعلى سبيل المثال، يمكن لأصحاب العلامات التجارية الراغبين في إيداع طلبات مباشرة في الخارج استخدام مجموعة البيانات هذه لترجمة قوائم السلع والخدمات الخاصة بهم. كما يمكن للسلطات تأكيد التصنيف الصحيح لمؤشر معين باستخدام مجموعة البيانات باعتبارها مصدرا موثوقا. ومن ثم، يمكن أن تسهم مجموعة البيانات إسهاما كبيرا في تحسين مواءمة وتنسيق مصطلحات وممارسات تصنيف العلامات التجارية، بما يعود بالنفع على النظام الدولي للعلامات التجارية إجمالا.

حسن توقيت العمليات، والتأثير السلبي في زمن الاستجابة لإجراءات المكتب

56. جرت مناقشات حول إمكانية تمخض إدخال لغات جديدة عن تأخير في المعالجة في المكتب الدولي، ولا سيما في حالة إدخال لغات جديدة في إطار ممارسة من الترجمة غير المباشرة، واحتمالات تأثير ذلك سلبا في الزمن المتاح لأصحاب الحقوق للاستجابة لإجراءات المكتب.

57. والمتوخى أن يضطلع المكتب الدولي بترجمة التسجيلات الدولية وطلبات التدوين المودعة بلغة غير الإنكليزية إلى هذه اللغة، وأن يستغرق أسبوعا إضافيا لترجمة مخرجات الترجمة الآلية إلى اللغات الجديدة وإخضاعها للتدقيق اللاحق. وفي حالة اتباع ممارسة للترجمة المتباينة، لن يتعلق ذلك إلا بالطلبات والالتماسات الدولية المودعة باللغات الجديدة، فضلا عن تلك التي تتعين ترجمتها إلى إحدى اللغات جديدة لأغراض الإخطار.

58. ولن يؤثر التأخير الإضافي الناجم عن استحداث ممارسة للترجمة غير المباشرة تأثيرا سلبيا في صاحب الحقوق أو الأطراف المتعاقدة، حيث إن العلامة ستظل متمتعة بالحماية اعتبارا من تاريخ التسجيل الدولي، ويستمر احتساب فترة الرفض اعتبارا من تاريخ الإخطار الموجه إلى الطرف المتعاقد. وعلاوة على ذلك، سيواصل المكتب الدولي مراجعة عملياته وتحسينها بغية اختصار فترات المعالجة والحد من أثر ممارسة الترجمة الوسيطة، حسب الاقتضاء.

59. وتجدر الإشارة إلى أنه لن تحدث تأخيرات إضافية في معالجة إخطارات الرفض المؤقت لأن هذه الإخطارات معفاة من شروط الترجمة. وكما هو موضح في الفقرات من 68 إلى 70، فإن إمكانية تزويد أصحاب التسجيلات بنسخة مترجمة آليا من محتويات الإخطار ستنفذ دون زيادة في زمن المعالجة.

تدابير محتملة أخرى

استمرار الإلزام بإصدار القرارات بإحدى اللغات الحالية

60. اقترح إدخال لغات جديدة دون المساس بنظام اللغات الحالي، ولا سيما إلزام الأطراف المتعاقدة بتبليغ قراراتها بإحدى اللغات الحالية لنظام مدريد. وكان الهدف من هذا الاقتراح التحوط من احتمال وقوع المكتب الدولي في أخطاء في الترجمة إلى اللغات الجديدة أو احتمال تفسير الأطراف المتعاقدة المعينة لنطاق الحماية على وجه غير صحيح.

تعديل لزيادة المهلة الزمنية لطلب تصحيح أخطاء الترجمة

61. اقترح إدخال تعديل على المادة 28 من اللائحة لإتاحة مزيد من الوقت لطلب تصحيح أخطاء الترجمة التي يقع فيها المكتب الدولي أو الأطراف المتعاقدة. وتغطي القاعدة 28(1) من اللائحة تصحيح الأخطاء التي يقع فيها المكتب الدولي، بما في ذلك تصحيح أخطاء الترجمة، حيث يتاح لأصحاب التسجيلات أو الأطراف المتعاقدة التماس تصحيح هذه الأخطاء، كما يتاح للمكتب الدولي تصحيح هذه الأخطاء تلقائيا. ولا يوجد حد زمني لطلب تصحيح الأخطاء التي يقع فيها المكتب الدولي.

62. وتغطي القاعدة 28(4) من اللائحة تصحيح الأخطاء التي تقع فيها الأطراف المتعاقدة، حيث يتاح للطرف المتعاقد المعني التماس تصحيح الأخطاء من هذا النوع في غضون تسعة أشهر من تاريخ نشر البيان ذي الصلة في مجلة الويبو. ويبدو أن المهلة الزمنية المنصوص عليها في القاعدة 28(4) من اللائحة تتيح لصاحب التسجيل فسحة معقولة لتقييم الخطأ ومخاطبة مكتب الطرف المتعاقد المعني، ولهذا المكتب فسحة معقولة لالتماس تصحيحه من المكتب الدولي.

63. وقد تشترط بعض الأطراف المتعاقدة إخضاع تصحيح خطأ يقع فيه مكتبها لإجراءات إدارية أو قضائية، مما قد يتجاوز زمنه مهلة التسعة أشهر المنصوص عليها في القاعدة 28(4) من اللائحة. ومع ذلك، يجوز للأطراف المتعاقدة أن تخطر بنطاق الحماية المصحح بموجب القاعدة 18(ثالثا)(4) من اللائحة، إذا جاء ذلك إثر قرار آخر متخذ من مكاتبها أو سلطة مختصة أخرى.

64. وبالنظر إلى ما تقدم، يبدو أنه قد لا يلزم إدخال تعديل على المادة 28 من اللائحة لتمديد المهلة الزمنية المتاحة لطلب تصحيح خطأ في الترجمة.

نسق موحد مقروء آليا للتبليغات من الأطراف المتعاقدة المعينة

65. أطلقت عدة دعوات إلى تحقيق الاتساق في مضمون ونسق التبليغات التي ترسلها الأطراف المتعاقدة بموجب اللائحة، ولا سيما إذا ما أريد إدخال لغات جديدة، على أن يكون الهدف من ذلك تيسير فهم هذه التبليغات، من قبيل الإخطارات أو البيانات أو الإعلانات، بصرف النظر عن اللغة التي ترسل بها.

66. وقد أتاح المكتب الدولي، بموافقة الفريق العامل، استمارات نموذجية يمكن للأطراف المتعاقدة استخدامها للتبليغ بالمعلومات المتعلقة بحالة حماية التسجيلات الدولية.[10] ويعكف المكتب الدولي حاليا على وضع معايير تمكن الأطراف المتعاقدة من إرسال جميع المعلومات ذات الصلة إلى المكتب الدولي بنسق مقروء آليا، بالإضافة إلى صورة إلكترونية من الوثيقة المعنية.

67. ولتلقي جميع المعلومات ذات الصلة بنسق مقروء آليا مزايا عديدة، منها على سبيل المثال إمكانية التحقق من صحة المعلومات تلقائيا وبشكل شبه لحظي لتجنب إرسال تبليغات معيبة. ومن شأن ذلك القضاء على جل التأخيرات والأخطاء في إدخال البيانات، مما سيكون له أثر إيجابي في جودة ترجمة المكتب الدولي لهذه التبليغات وسرعتها. وسيكون من الممكن حينئذ تدوين القرارات دون تأخير وإتاحة المعلومات لصاحب التسجيل على الفور تقريبا وبأي لغة باستخدام الترجمة الآلية. وسيسع للمكتب الدولي تعزيز خدماته الحالية أو استحداث خدمات جديدة لصالح مستخدمي النظام.

إخطارات الرفض المؤقت وغيرها من التبليغات المتاحة باللغة التي يفضلها صاحب التسجيل

68. دارت مناقشات بشأن إمكانية ترجمة محتوى الإخطارات بالرفض المؤقت إلى لغة نظام مدريد التي اختار صاحب التسجيل أن يتلقى بها التبليغات من المكتب الدولي.

69. ومع إتاحة المعلومات الواردة في التبليغات التي ترسلها الأطراف المتعاقدة إلى المكتب الدولي بنسق إلكتروني، سيتمكن المكتب الدولي من توفير ترجمة غير رسمية لهذه التبليغات، بما في ذلك إخطارات الرفض المؤقت، بلغة التواصل مع صاحب التسجيل. ويمكن إرسال هذه الترجمة إلى صاحب التسجيل مع الإخطار الأصلي، ولن تؤخر معالجة حالات الرفض المؤقت ولا تؤثر سلبا في الزمن المتاح للرد عليها لأن الترجمة غير الرسمية لن تخضع للتدقيق اللاحق.

70. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز مرصد مدريد بحيث يصدر، بناء على الطلب، نسخا مترجمة آليا من المعلومات المتاحة بنسق إلكتروني إلى عدة لغات. فعلى سبيل المثال، ينشر المكتب الدولي المعلومات المدرجة في قاعدة بيانات أعضاء مدريد بلغة نظام مدريد التي قدم بها الطرف المتعاقد هذه المعلومات. وهناك ميزة تسمح للمستخدمين بالحصول على نسخة مترجمة آليا إلى لغتي نظام مدريد الأخريين من هذه المعلومات وتنزيلها فوريا.

الالتزام بتوفير الوثائق باللغة ذات الصلة لتسهيل الإنفاذ

71. أعرب عن شيء من خيبة الأمل بسبب عدم كفاية شهادات ومستخرجات التسجيل الدولي التي يصدرها المكتب الدولي لاتخاذ إجراءات إدارية أو قضائية لإنفاذ الحقوق المكتسبة بموجب نظام مدريد في بعض الأطراف المتعاقدة.

72. وقد اقترح إقران إدخال لغات جديدة باشتراط موافاة صاحب التسجيل بوثائق كافية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر شهادة تسجيل أو تجديد محلية أو شهادة صادرة عن سلطة مختصة، إلى جانب بيان منح الحماية، دون تأخير ودون مطالبة صاحب التسجيل بأي خطوات أو مدفوعات أخرى.

73. وبموجب المادة 4 من البروتوكول، يكون للتسجيلات الدولية نفس أثر التسجيلات التي تثبتها مكاتب الطرف المتعاقد المعين. وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب المادة 5(ثالثا) من البروتوكول، تعفى مستخرجات السجل الدولي من أي شرط تصديق لدى الأطراف المتعاقدة المعينة. غير أنه يجوز للسلطات الإدارية أو القضائية أن تطالب بترجمة رسمية لهذه المستخرجات إلى اللغة التي تجري بها الإجراءات في الطرف المتعاقد المعني.

74. وقد يقال إن الأطراف المتعاقدة ملزمة بالفعل بتزويد أصحاب التسجيلات الدولية بوثائق كافية لإنفاذ حقوقهم، ومع ذلك فقد يرغب الفريق العامل في النظر في استحداث شرط صريح للوفاء بذلك، خاصة باللغة المستخدمة في الإجراءات الإدارية أو القضائية في الأطراف المتعاقدة المعينة.

الالتزام بتحسين تنفيذ بروتوكول مدريد

75. أطلقت عدة دعوات لاشتراط إقران إدخال أي لغة بالتزام بتحسين تنفيذ بروتوكول مدريد من جانب الأطراف المتعاقدة التي تستفيد من ذلك الإدخال. فعلى سبيل المثال، قد يتفاقم الأثر السلبي لقصر المهل الزمنية للرد على إخطارات الرفض المؤقت والإلزام بتلبية متطلبات رسمية صارمة من قبيل تعيين ممثل محلي بتوكيل مصدق إذا أصدرت الأطراف المتعاقدة تلك الإخطارات بلغات لا يعرفها صاحب التسجيل. وسيضطر أصحاب التسجيلات إلى ترجمة الإخطارات قبل اتخاذ أي إجراء.

76. وينبغي أن يكون تحسين الطريقة التي يعمل بها نظام مدريد، ولا سيما عن طريق تقليل أو إزالة نقاط التعسر المحتملة التي تسببها مختلف الجهات الفاعلة في نظام مدريد، بما في ذلك المودعون وأصحاب التسجيلات والأطراف المتعاقدة والمكتب الدولي،

[10] انظر الفقرة 141 من الوثيقة MM/LD/WG/6/7 .

مسعى مستمرا. وقد أقام الفريق العامل، على مدى عدة دورات، محفلا غير رسمي لتبادل الآراء بشأن المسائل التقنية، وهو اجتماع المائدة المستديرة، الذي أسفر عن عدد من المبادرات العملية وعن إدخال تحسينات على الإطار القانوني لنظام مدريد.

تقليل عدد اللغات أو إيجاد لغة لازمة

77. لقد قيل إن من شأن زيادة عدد اللغات أن يزيد أيضا نظام مدريد تعقيدا، وإن الإمساك بالسجل الدولي بلغات متعددة مع عدم إتاحة بعض القرارات إلا بلغة واحدة منها قد يقلل من فائدته مصدرا وحيدا للمعلومات عن الحقوق المكتسبة لدى الأطراف المتعاقدة المعينة، وبالتالي احتج بذلك للدعوة إلى خفض عدد اللغات، لا زيادته. واقترح أن يكون السجل الدولي متاحا دائما بلغة واحدة على أقل تقدير مع ترجمة على أعلى مستوى من الجودة، عند الاقتضاء.

78. ولن يؤدي مقترح إدخال لغات جديدة الذي تتناوله الوثيقة MM/LD/WG/19/7 إلى تغيير نظام اللغات الحالي لنظام مدريد، بل يستمر الإمساك بالسجل الدولي بجميع لغات نظام مدريد الحالية على النحو المنصوص عليه في القاعدة 6 من اللائحة، وباللغات الجديدة المحتملة، على أن يضطلع المكتب الدولي بالترجمات اللازمة. وكما ذكر أعلاه، يمكن للمكتب الدولي أيضا ترجمة إخطارات الرفض المؤقت، وهو أمر لا يوجبه نظام اللغات الحالي.

79. وتوخيا للحصافة المالية، يتيح الاقتراح المذكور أعلاه إمكانية تطبيق ممارسة ترجمة متباينة ترتكز بشكل كلي على الترجمة التلقائية والترجمة الآلية عندما لا تكون مخرجات الترجمة لازمة لإخطار طرف متعاقد معين.

تعجيل استحداث بعض التدابير التقنية دون المساس بمواصلة مناقشة إمكانية توسيع نظام اللغات

80. اقترح أن يستحدث المكتب الدولي والأطراف المتعاقدة بعض التدابير التقنية المذكورة أعلاه بصرف النظر عن المناقشات الجارية بشأن اللغات الجديدة في نظام مدريد.

81. فيمكن للأطراف المتعاقدة أن تواصل بذل الجهود لإرسال المعلومات المتعلقة بقراراتها بالنسق المقروء آليا الذي أنشأه المكتب الدولي. وليس في الإطار القانوني الحالي ما يمنع الأطراف المتعاقدة من إرسال وثائق كافية إلى أصحاب التسجيلات باللغة ذات الصلة لتيسير إنفاذ حقوقهم.

82. ويمكن للمكتب الدولي أن يوسع قاعدة بيانات السلع والخدمات في نظام مدريد لتشمل جميع الأوصاف الواردة في قاعدة البيانات المصطلحية باللغات المتاحة بها كافة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمكتب الدولي أن يقدم أو يتيح ترجمات غير رسمية للبيانات المدخلة في السجل الدولي. وذكر أن المكتب الدولي يقدم بالفعل شهادات بعدة لغات.

الطرق الممكنة للمضي قدما

83. كما سبقت الإشارة، طلب الفريق العامل في دورته العشرين من المكتب الدولي "إعداد وثيقة تقترح سبيلا للمضي قدما بشأن العناصر المشار إليها في الفقرات من 39 إلى 60 من الوثيقة MM/LD/WG/19/7 [...] كي تُناقش في الدورة المقبلة للفريق العامل"[11] ويلبي هذا القسم طلب الفريق العامل، مع مراعاة المسائل التي نوقشت أثناء المشاورات والتي تناولتها الفقرات السابقة. ويتألف هذا القسم من ثلاثة أجزاء هي:

"1" طريقة ممكنة للمضي قدما على مستوى المبدأ؛

"2" وطريقة ممكنة للمضي قدما على المستوى العملي؛

"3" والعلاقة بين هذين المستويين.

أولا. طريقة ممكنة للمضي قدما على مستوى المبدأ

84. تجدر الإشارة إلى أن الوثيقة MM/LD/WG/17/7 Rev. طرحت خمسة معايير ممكنة يمكن للفريق العامل أن يأخذها في الاعتبار في مناقشاته المتعلقة بإدخال لغات جديدة في نظام مدريد حيث طرحت الوثيقة مراعاة عدد طلبات مدريد وعدد تعيينات نظام مدريد وعدد الطلبات المباشرة المودعة في الخارج وحصة سوق نظام مدريد واللغات الرسمية للأمم المتحدة.

[11] انظر الوثيقة MM/LD/WG/20/8 "ملخص الرئيس"، الفقرة 25("3").

85. ومن السمات المشتركة بين اللغات الثلاث التي اقترحت لتكون لغات جديدة في نظام مدريد أنها من اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وللأمم المتحدة ست لغات رسمية هي العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية ثلاث منها لغات نظام مدريد بالفعل، وهي الإنكليزية والفرنسية والإسبانية. أما اللغات الثلاث الأخرى، وهي العربية والصينية والروسية، فلم تضف بعد إلى نظام مدريد، وهي محل المقترحات قيد المناقشة.

86. وتعطي الوفود التي اقترحت إدخال اللغات العربية والصينية والروسية ضمن لغات نظام مدريد أهمية كبيرة لوضع تلك اللغات باعتبارها لغات رسمية للأمم المتحدة، بينما تعطي وفود أخرى أهمية مساوية أو أشد لمعايير أخرى، مثل تلك المقترحة في الوثيقة MM/LD/WG/17/7 Rev.

87. وقد جمع المكتب الدولي معلومات إحصائية ذات صلة بشأن المعايير المقترحة في الوثيقة MM/LD/WG/17/7 Rev. لمساعدة الوفود في مداولاتها. وتغطي هذه المعلومات التي جمعت فترة السنوات الخمس الممتدة من 2017 إلى 2021، وهي معروضة في مجموعة جداول واردة أدناه مرتبة حسب اللغة، مع استبعاد اللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية لأنها لغات نظام مدريد بالفعل.

عدد طلبات مدريد (الدولية)

88. يتمثل المعيار الأول في عدد الطلبات الدولية حسب اللغة المستخدمة في النظام القانوني الذي يتبعه المودع. وبالنسبة للنظم القانونية التي تستخدم فيها أكثر من لغة، وزعت الطلبات الدولية بما يتناسب مع النسبة المئوية للسكان المتحدثين بكل لغة. ويوضح الجدول أدناه أعلى عشر لغات من حيث عدد المتحدثين بها من المودعين الدوليين، مع استبعاد الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، مرتبة من الأعلى إلى الأدنى.

الجدول 1: عدد طلبات مدريد، أعلى 10 لغات مع استبعاد الإنكليزية والفرنسية والإسبانية

اللغة	طلبات مدريد
الألمانية	55,294
الصينية	30,749
الإيطالية	16,618
اليابانية	15,195
الهولندية	9,906
الروسية	9,391
التركية	8,873
الكورية	7,315
السويدية	4,632
الدانماركية	3,193

89. ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار اللغة التي يتحدث بها المستخدمون الحاليون لنظام مدريد، أي أصحاب العلامات التجارية الذين أودعوا بالفعل طلبا دوليا. ومن شأن إدخال لغات جديدة في نظام مدريد وفقا لهذا المعيار أن ييسر زيادة إيداع الطلبات الدولية من جانب هؤلاء المستخدمين لأنه سيمكنهم من الإيداع بلغتهم الخاصة. وأما عن اللغات التي لا تستخدم نسبة كبيرة من أصحاب العلامات التجارية بها نظام مدريد بعد، فقد يكون الإدخال المذكور حافزا للتحول إلى هذا النظام.

عدد تعيينات مدريد

90. يأخذ المعيار الثاني بعين الاعتبار عدد التعيينات في إطار نظام مدريد، حسب لغة النشر في الأطراف المتعاقدة المعينة. وبالنسبة للأطراف المتعاقدة التي تنشر باللغة التي تتلقى بها التبليغات من المكتب الدولي وبلغات أخرى، لم تعتبر إلا لغة التبليغات. ويوضح الجدول أدناه أعلى عشر لغات نشرا، مع استبعاد الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، مرتبة من الأعلى إلى الأدنى.

الجدول 2: عدد تعيينات مدريد، أعلى 10 لغات مع استبعاد الإنكليزية والفرنسية والإسبانية

اللغة	تعيينات مدريد
الروسية	156,773
الألمانية	132,694
الصينية	131,372
اليابانية	89,359
الكورية	80,433
العربية	59,095
التركية	51,377
النرويجية	50,255
الفييت نامية	45,527
الأوكرانية	39,558

91. ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار اللغة التي تستخدمها مكاتب الأطراف المتعاقدة المعينة في معالجة طلبات العلامات التجارية ونشرها. ومن شأن إدخال لغات جديدة في نظام مدريد وفقا لهذا المعيار أن يسهل معالجة تلك المكاتب للتسجيلات الدولية عن طريق تمكينها من ذلك باللغات التي تعمل بها. كما أن من شأنه أن يتيح للأطراف الثالثة التي تتقن تلك اللغات فهم نطاق التسجيل الدولي دون الحاجة إلى ترجمة.

92. وعلاوة على ذلك، سيفيد ذلك أصحاب التسجيلات الدولية بالحد من عدم التيقن فيما يتعلق بنطاق التسجيل الدولي باللغات المستخدمة في الأطراف المتعاقدة المعينة لأن المكتب الدولي هو الذي سيحدد النطاق باللغات المذكورة.

93. وكما سبق التوضيح، تترجم عدة مكاتب التسجيلات الدولية إلى لغاتها المحلية من أجل معالجتها ونشرها. وتترجم هذه المكاتب قراراتها من لغاتها المحلية إلى إحدى لغات نظام مدريد لتبلغ بها المكتب الدولي، الذي يرسلها إلى أصحاب التسجيلات. ولا يدرك أصحاب التسجيلات بالضرورة نطاق الحماية (أي قائمة السلع والخدمات) باللغة المحلية، ما لم يحصلوا على نسخة من القرار الأصلي أو يطلعوا على قاعدة البيانات المحلية، كما أنهم لن يعرفوا كيفية التصرف إذا كانت هناك تناقضات بسبب أي أخطاء محتملة في الترجمة.

94. ولن يكون هناك شك يذكر فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تحظى العلامة بالحماية لها في الأطراف المتعاقدة المعينة إذا اضطلع المكتب الدولي بالترجمات اللازمة. وسيكون نظام مدريد أكثر شفافية لأن النطاق المترجم سيكون متاحا في السجل الدولي. وستتلقى المكاتب المعينة الإخطارات وتباشر المعالجة وتصدر قراراتها بلغاتها المحلية. وأخيرا، ستسري الضمانات القائمة من أخطاء الترجمة المحتمل وقوع المكتب الدولي فيها، حيث يمكن لأصحاب التسجيلات وللمكاتب أن يطلبوا من المكتب الدولي تصحيح أي خطأ محتمل في الترجمة في أي وقت.

<u>عدد الطلبات المباشرة المودعة في الخارج</u>

95. يأخذ المعيار الثالث في الاعتبار عدد الطلبات المباشرة المودعة في الخارج حسب اللغة المستخدمة في النظام القانوني الذي يتبعه المودع. وبالنسبة للنظم القانونية التي تستخدم فيها أكثر من لغة، وزعت الطلبات الدولية بما يتناسب مع النسبة المئوية للسكان المتحدثين بكل لغة. ويوضح الجدول أدناه أعلى عشر لغات، مع استبعاد الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، مرتبة من الأعلى إلى الأدنى.

الجدول 3: عدد الطلبات المباشرة المودعة في الخارج، أعلى 10 لغات مع استبعاد الإنكليزية والفرنسية والإسبانية

اللغة	عدد الفئة المباشرة
الصينية	1,246,469
الألمانية	699,364
الهولندية	379,722
اليابانية	288,674
الإيطالية	246,016
الكورية	196,328
السويدية	96,083
العربية	75,612
البولندية	70,850
الدانماركية	50,792

96. ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار نشاط الإيداع المباشر لغير المقيمين، حسب لغة المودع، أي الطلبات التي أودعها أصحاب العلامات التجارية غير المقيمين الذين اختاروا الإيداع المباشر لدى مكتب في إطار نظام قانوني أجنبي بدلا من استخدام نظام مدريد. وفي حالات قليلة، ربما لم يتح لأصحاب العلامات التجارية خيار استخدام نظام مدريد، وذلك على سبيل المثال لأن نظامهم القانوني لم ينضم بعد إلى عضوية النظام.

97. ومن شأن إدخال لغات جديدة في نظام مدريد وفقا لهذا المعيار أن يركز على اللغات التي يكون فيها أعلى احتمال لجذب مستخدمين جدد، بمعنى مستخدمون قد يثنيهم حاجز اللغة عن استخدام نظام مدريد رغم تهيئة هذا الخيار لهم.

<u>حصة سوق نظام مدريد</u>

98. يأخذ هذا المعيار في الاعتبار حصة السوق لنظام مدريد، التي تقيس النسبة المئوية للمودعين في كل طرف متعاقد الذين يفضلون تقديم طلب دولي على الإيداع المباشر لحماية علاماتهم في الخارج. فعلى سبيل المثال، إذا كانت حصة نظام مدريد 60 في المائة من السوق في طرف متعاقد ما، فإن ذلك يعني أن ستة من كل عشرة مودعين أتيح لهم هذا الخيار في ذلك الطرف المتعاقد استخدموا نظام مدريد للإيداع في الخارج، بينما أودع الأربعة الآخرون مباشرة لدى المكتب الوطني أو الإقليمي المعني. وقد روعيت في تقدير حصة السوق اللغة المستخدمة في إطار النظام القانوني الذي يتبعه المودع. وبالنسبة للنظم القانونية التي تستخدم فيها أكثر من لغة، وزعت الطلبات بما يتناسب مع النسبة المئوية للسكان المتحدثين بكل لغة.

99. ويركز هذا المعيار على الفرق بين الطلبات المودعة مباشرة والتعيينات في إطار نظام مدريد، أي ما يسمى بالفجوة بين الطلبات المباشرة وتعيينات مدريد. ويبين الجدول التالي أعلى عشر لغات من حيث اتساع الفجوة بين الطلبات المباشرة وتعيينات مدريد بالقيم المطلقة، مع استبعاد الإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

الجدول 4: حصة سوق نظام مدريد، الفجوة بين الطلبات المباشرة وطلبات مدريد مع استبعاد الإنكليزية والفرنسية والإسبانية

اللغة	الفجوة بين المباشر ومدريد
الصينية	662,393
الهولندية	279,828
الكورية	118,146
البولندية	38,838
اليابانية	36,357
البرتغالية	33,085
الملايو	26,616
التايلندية	24,899
اليونانية	23,822
الرومانية	12,764

100. ويركز هذا المعيار على سلوك الإيداع من قبل أصحاب العلامات التجارية المنتمين إلى أنظمة قانونية منضمة لعضوية نظام مدريد والذين يلتمسون الحماية في أعضاء أخرى في نظام مدريد. ويبين الجدول اللغات التي اختار غالبية أصحاب العلامات التجارية إيداع طلب مباشر بشأنها بدلا من التماس الحماية من خلال نظام مدريد.

101. ومن شأن إدخال لغات جديدة في نظام مدريد وفقا لهذا المعيار أن يركز على اللغات التي يكون فيها أعلى احتمال لجذب مستخدمين جدد من المتاح لهم بالفعل استخدام نظام مدريد وقد يثنيهم تعذر الإيداع بلغتهم الخاصة عن استخدام نظام مدريد.

اللغات الرسمية للأمم المتحدة

102. يمثل تعدد اللغات مبدأ أساسيا من مبادئ تأسيس الأمم المتحدة وخيارا مقصودا لتحقيق تمثيل أفضل فيما بين الدول الأعضاء فيها، فضلا عن تسهيل التواصل. وقد كان التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة من خمس نسخ متساوية في الحجية، وهي الصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية، مما كرس مبدأي المساواة بين لغاتها الرسمية وعدم التمييز بين اللغات.[12]

103. وفي فبراير 1946، أثبت القرار الثاني الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة الصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية لغات رسمية لها. وفي ديسمبر 1973، أدرجت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللغة العربية ضمن لغاتها الرسمية. وما زال تعدد اللغات قائما بانتظام منذ عام 1995 في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أشارت إليه في العديد من القرارات على أنه أحد القيم الأساسية للأمم المتحدة.

104. ويمثل تعدد اللغات كذلك قيمة أساسية في الويبو، باعتبارها من الوكالات المتخصصة في منظومة لأمم المتحدة. وهو على وجه الخصوص وسيلة تكفل للجميع الوصول إلى معلومات الويبو وخدماتها.[13] وبالإضافة إلى ذلك، وكما ورد في الفقرة 31 من الوثيقة MM/LD/WG/19/7، "في حين استبعدت –من نطاق هذا الاقتراح– أنظمة اللغات وسياسات الترجمة التي وضعت بموجب المعاهدات التي تديرها الويبو واللوائح المتعلقة بها، يمكن أن تسترشد مناقشات الدول الأعضاء بشأن الأنظمة الجارية في هيئات الويبو المختصة الأخرى بالمبادئ المقترحة في هذه الوثيقة".

[12] United Nations Dag Hammarskjöld Library, “Why it Matters: Multilingualism at the United Nations”, United Nations, 2023.

[13] انظر الوثيقة WO/PBC/32/6 "السياسة المنقحة للغات في الويبو".

105. ويجدر بالتذكير أنه بموجب اتفاقية تأسيس الويبو (اتفاقية الويبو)، يجب على الجمعية العامة للويبو تحديد لغات عمل الأمانة، آخذة في الاعتبار ما هو متبع في الأمم المتحدة.[14] ولغات العمل في الويبو هي العربية والصينية والفرنسية والانكليزية والروسية الإسبانية، وكذلك البرتغالية في حالات معينة.[15]

106. إلا إن وضع اللغة الرسمية في الأمم المتحدة ليس الاعتبار الوحيد الذي تطرحه الوفود التي تقترح إدخال اللغة العربية والصينية والروسية ضمن لغات لنظام مدريد.

107. ففي عام 2018، ذكر وفد الصين في اقتراحه بإدخال اللغة الصينية في لغات نظام مدريد أن الصين كان الطرف المتعاقد الأكثر تعيينا لمدة 13 سنة متتالية وأن الطلبات المقدمة من هذا البلد شهدت أسرع نمو. وأبرز الوفد أن الطلبات الدولية تمثل جزءا صغيرا من طلبات العلامات التجارية المحلية المودعة في الصين وأن حاجز اللغة عامل رئيسي يحول دون استخدام مودعي الطلبات الصينيين لنظام مدريد بمزيد من الفعالية.[16]

108. وفي العام نفسه، سلط وفد الاتحاد الروسي في اقتراحه إدخال اللغة الروسية ضمن لغات نظام مدريد الضوء على أن اللغة الروسية يستخدمها أكثر من 250 مليون شخص، مما يضعها بين أكثر اللغات استخداما في العالم، وأن الروسية إما لغة الدولة أو لغة رسمية في العديد من الأطراف المتعاقدة، فضلا عن كونها اللغة الرئيسية للتواصل في المنطقة الأوروبية الآسيوية. وذكّر الوفد بالنمو المطرد في الطلبات الدولية من الاتحاد الروسي، وصرح بأن من شأن إدخال اللغة الروسية أن يطلق العنان لاستخدام نظام مدريد بمزيد من الفعالية في الاتحاد الروسي وكذلك في أطراف متعاقدة أخرى في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية.[17]

109. وفي عام 2019، استدعت وفود الجزائر والبحرين ومصر والمغرب وعمان وتونس والجمهورية العربية السورية والسودان، في اقتراحها بإدخال اللغة العربية ضمن لغات نظام مدريد، أن اللغة العربية يستخدمها أكثر من 380 مليون شخص، منهم 240 مليون من أطراف متعاقدة في نظام مدريد، وهي اللغة الرسمية في 22 دولة عربية، ثمانية منها أطراف متعاقدة بالفعل في نظام مدريد.[18] وأبرزت تلك الوفود تزايد استخدام نظام مدريد في الأطراف المتعاقدة العربية، وصرحت بأن من شأن إدخال اللغة العربية ضمن نظام مدريد أن يحفز المزيد من النمو ويسهل انضمام الدول العربية التي لم تنضم بعد إلى بروتوكول مدريد.

<u>الإدخال التدريجي للغات جديدة</u>

110. لعل الفريق العامل يأخذ في الاعتبار المعلومات المقدمة أعلاه في مداولاته بشأن سبل المضي قدما بشأن الموضوع قيد المناقشة. وعلى وجه الخصوص، يمكن للفريق العامل أن يأخذ في الاعتبار أن بعض اللغات تحتل مرتبة عالية وفق جميع المعايير، مما قد يكون وجيها في سياق اتباع نهج تدريجي ومرحلي إزاء إدخال لغات جديدة. ومن الأشكال المحتملة لهذا النهج التدريجي والمرحلي إدخال إحدى اللغات المطلوبة لغة جديدة في نظام مدريد، بينما تتواصل المناقشات بشأن إدخال اللغات الأخرى المطلوبة.

ثانيا. طريقة ممكنة للمضي قدما على المستوى العملي

111. إذا لم يتوصل الفريق العامل إلى توافق في الآراء خلال الدورة الحالية بشأن إدخال لغة جديدة واحدة أو أكثر على مستوى المبدأ ورهنا بقرارات مستقبلية بشأن هذه المسألة، يمكنه النظر في فوائد الاتفاق على إدخال المكتب الدولي عددا من العناصر التقنية المذكورة في الفقرات من 39 إلى 60 من الوثيقة MM/LD/WG/19/7. وكما هو موضح أدناه، حتى لو لم تكن هناك طلبات لإدخال لغات جديدة في نظام مدريد، فإن فوائد إحراز تقدم عملي في تنفيذ هذه العناصر التقنية لن تقتصر على مستخدمي نظام مدريد ومكاتب أعضاء نظام مدريد، بل تصيب أيضا أصحاب العلامات التجارية الذين يختارون إيداع طلبات مباشرة بدلا من استخدام نظام مدريد، وكذلك المكاتب التي تودع لديها هذه الطلبات المباشرة.

<u>تعزيز قاعدة البيانات المصطلحية</u>

112. حققت التجربة العملية في تطوير قواعد بيانات المؤشرات المتعلقة بالعلامات التجارية وإتاحتها للجمهور نتائج إيجابية، ولا سيما تلك المؤشرات المستخدمة لوصف السلع والخدمات المطلوب حماية العلامة لها. ويؤدي استخدام قواعد البيانات هذه إلى زيادة جودة طلبات العلامات التجارية وتعزيز الاتساق في أسلوب وصف السلع والخدمات، كما يفيد المستخدمين لأنه يزيد من إمكانية التنبؤ والتيقن القانوني.

---

[14] المادة 6(2)("7") من اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

[15] في عام 2000، قررت الجمعية العامة إعداد مواد ترويجية باللغة البرتغالية وطرح اللغة البرتغالية كجزء من موقعها على الإنترنت وتوفير الترجمة الشفهية بهذه اللغة للمؤتمرات الدبلوماسية وللجمعية العامة، انظر الوثيقة A/48/11 "سياسة اللغات في الويبو" والوثيقة WO/GA/26/10 "التقرير".

[16] انظر الوثيقة MM/LD/WG/16/7 "اقتراح من وفد الصين".

[17] انظر الوثيقة MM/LD/WG/16/9 Rev. "اقتراح مقدم من وفد الاتحاد الروسي".

[18] انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى بروتوكول مدريد في عام 2022.

113. وتستفيد المكاتب أيضا من إتاحة قواعد البيانات المذكورة للجمهور، حيث يؤدي رفع جودة طلبات العلامات التجارية وتضمينها مؤشرات موحدة للسلع والخدمات إلى تقليل حجم عمل الفحص والحد من ضرورة إصدار إجراءات مكتبية بشأن هذه المؤشرات. وبتخفيف العبء عن المكاتب، يتاح لها تخصيص مزيد من الموارد للفحص الموضوعي للطلبات وتعجيل معالجتها.

114. ولقواعد البيانات المتعددة اللغات المتاحة للجمهور بشأن المؤشرات المتعلقة بالعلامات التجارية، مثل قاعدة بيانات السلع والخدمات في نظام مدريد، فائدة إضافية تتمثل في تعزيز الاتساق في أسلوب وصف السلع والخدمات عبر أنظمة قانونية متعددة وبلغات عدة.

115. فعلى سبيل المثال، دخل مستخدمون من 168 نظاما قانونيا في الفترة ما بين أغسطس 2022 وأغسطس 2023 على قاعدة بيانات السلع والخدمات في نظام مدريد من خلال أكثر من 531,000 نوبة تعامل. وقد تعامل مع وظيفة البحث في قاعدة البيانات هذه 42 في المائة من مستخدميها باللغة الإنكليزية و6 في المائة بالفرنسية و13 في المائة بالروسية، بينما لم تتجاوز نسب المستخدمين الذين دخلوا على قاعدة البيانات 11 في المائة من نظام قانوني متحدث بالإنكليزية و4 في المائة بالفرنسية و8 في المائة بالروسية، مما يعني أن عددا من المتحدثين بغير الإنكليزية والفرنسية والروسية يتعاملون مع قاعدة البيانات بهذه اللغات.

116. وتوحي هذه المعلومات بأن ثمة مستخدمين يتخذون قاعدة بيانات السلع والخدمات في نظام مدريد مرجعا لإنشاء مؤشرات لسلع وخدمات أو التحقق منها أو ترجمتها حتى يتمكنوا من إيداع طلبات مباشرة في أنظمة قانونية غير التي يتبعونها. وهذا يعني أن قاعدة البيانات هذه تتيح خدمة قيمة باعتبارها مرجعا عالميا لتصنيف مؤشرات السلع والخدمات وترجمتها.

117. وبينما تتاح قاعدة بيانات السلع والخدمات في نظام مدريد بخمس وعشرين لغة، فإن حجمها يحد من تأثيرها، وإن كان معتبرا على أي حال. فالنسخة الإنكليزية منها تضم حوالي 130,000 مؤشر صيغت واستعرضت بعناية للتأكد من دقتها العامة واللغوية، حيث اجتنب فيها بعض أشكال التعبير البديلة الأقل دقة والتكرار.

118. وبالمقابل، تضم قاعدة البيانات المصطلحية الداخلية التي يستخدمها المكتب الدولي لأتمتة ترجمة مؤشرات السلع والخدمات أكثر من 2 مليون مؤشر وردت في طلبات دولية مودعة بإحدى لغات نظام مدريد وتحقق المكتب الدولي من تصنيفها باعتبارها مرجعا سياقيا وترجمتها إلى لغتي نظام مدريد الأخريين.

119. ومن شأن إتاحة نسخة من قاعدة البيانات المصطلحية الداخلية هذه للجمهور بعدة لغات، بمؤشراتها التي يزيد عددها على المليونين، أن يفيد مستخدمي ومشغلي النظام العالمي لحماية العلامات التجارية، بصرف النظر عن المناقشة الجارية بشأن إمكانية إدخال لغات جديدة، حيث تصبح حينئذ مرجعا عالميا لوصف السلع والخدمات وتصنيفها وترجمتها للمودعين الذين يلتمسون تأمين الحماية من خلال نظام مدريد أو مباشرة، وكذلك لمسؤولي العلامات التجارية. وكما ذكر آنفا، سيؤدي ذلك إلى تعزيز زيادة الاتساق والتيقن القانوني والقدرة على التنبؤ، مع تخفيف عبء معالجة طلبات العلامات التجارية.

120. ويمكن الاضطلاع بتعزيز قاعدة البيانات المصطلحية بلغات أخرى غير الإنكليزية والفرنسية والإسبانية بالتعاون الوثيق بين المكتب الدولي والأطراف المتعاقدة المهتمة، ولا سيما الأطراف المتعاقدة التي اقترحت إدخال لغات جديدة في نظام مدريد. ويمكن أن يشمل هذا التعاون تقديم مساهمات في شكل خبرات وبيانات، فضلا عن مساهمات مالية لتطوير قاعدة البيانات. أما تحديد ما إذا كانت قاعدة البيانات تستوفي معايير الجودة المرغوبة في أي لغة، بما في ذلك اللغات الجديدة، فيظل متروكا للمكتب الدولي وحده.

<u>تبادل التبليغات بنسق موحد مقروء آليا</u>

121. تناقش الفريق العامل في دورته العشرين حول صيغة محدثة لخريطة الطريق المتعلقة بتطور نظام مدريد للاسترشاد بها في مناقشاته.[19] ومن بين التحسينات التي يمكن إدخالها على الأداء العملي لنظام مدريد، أبرزت الوثيقة الحاجة إلى تسريع وتيرة تحوله الرقمي بوسائل منها تبادل المعلومات الشاملة بنسق مقروء آليا بين المكتب الدولي والمكاتب.

122. ويعكف المكتب الدولي حاليا على وضع معايير لإرسال البيانات المقروءة آليا في التبليغات الواردة من المكاتب. ومن شأن توافر هذه المعلومات بقدر كاف من التفصيل أن يتيح الفرصة لتحسين أداء نظام مدريد لصالح جميع مستخدميه ومكاتبه وأطرافه الثالثة.

123. وكما ذكر سابقا، سيتمكن المكتب الدولي في حالة تلقيه هذه البيانات من معالجة الوثائق المقدمة والتحقق منها تلقائيا لتحديد أوجه عدم الاتساق المحتملة وإبلاغ المكاتب المعنية دون تأخير، مما يقلل من وقت المعالجة اللازم لحل المخالفات المحتملة. كما أن من شأن البيانات المقروءة آليا أن تسمح للمكتب الدولي بإتاحة معالجة شبه لحظية لجميع التبليغات الواردة من المكاتب ونشر أدوات تحليلية لمساعدة المستخدمين والأطراف الثالثة على فهم جميع جوانب حالة التسجيل الدولي في الأطراف المتعاقدة المعينة فيها

[19] انظر الوثيقة MM/LD/WG/20/7 "خريطة طريق مُحدَّثة لتطور نظام مدريد".

فهما أفضل، بما في ذلك أسباب رفضها. ويمكن في المستقبل إتاحة السجل الدولي، بما في ذلك التبليغات المقدمة من الأطراف المتعاقدة المعينة، بأي لغة تقريبا بمساعدة أدوات الترجمة الآلية.

124. ومن شأن المزايا المحتملة لتلقي معلومات مفصلة تتعلق بالتبليغات من المكاتب بنسق مقروء آليا أن تفيد مستخدمي نظام مدريد وكذلك الأطراف الثالثة ذات المصلحة من هذه المعلومات، بصرف النظر عن المناقشات الجارية بشأن إمكانية إدخال لغات جديدة.

ممارسة الترجمة المتباينة

125. كما سبق البيان، تقتضي ممارسات الترجمة التي يتبعها المكتب الدولي حاليا إخضاع محتويات التسجيلات والتدوينات الدولية التي لا تترجم تلقائيا من خلال قاعدة البيانات المصطلحية للترجمة الآلية، والتي تخضع جميع مخرجاتها بدورها للتدقيق اللاحق بمعرفة شركات خارجية ولمراقبة الجودة على أيدي خبراء الترجمة الداخليين.

126. ويجري التدقيق اللاحق سواء كانت مخرجات الترجمة لازمة لإخطار الأطراف المتعاقدة المعينة بلغة معينة أو لا. وقد طرحت الوثيقة MM/LD/WG/19/7 استحداث ممارسة ترجمة متباينة، بحيث لا يطبق التدقيق اللاحق إلا على مخرجات الترجمة الآلية للتسجيلات والتدوينات الدولية إلى اللغات اللازمة لأغراض الإخطار. ويجب هنا التذكير بأن المتوخى في إطار ممارسة ترجمة متباينة استمرار تعهد السجل الدولي وإتاحته للجمهور بلغات نظام مدريد كافة مع اختلاف وحيد في الممارسة المتبعة لترجمة محتوياته إلى لغات لا يلزم استخدامها في الإخطارات.

127. وهناك أربعة أسباب تبرر اتباع ممارسة ترجمة متباينة، بصرف النظر عن المناقشات الجارية بشأن إمكانية إدخال لغات جديدة، وهي انخفاض حجم المادة الخاضعة للترجمة الآلية، ورفع جودة أدوات الترجمة الآلية، وانخفاض الطلب على المعلومات باللغات التي لا تستخدم في الإخطارات، والحصافة المالية.

128. ولا تتجاوز التسجيلات والتدوينات الدولية التي تخضع للترجمة الآلية نسبة 25 إلى 30 في المائة، وذلك أن ما يتراوح بين 70 و75 في المائة منها تغطيه قاعدة البيانات المصطلحية المذكورة أعلاه التي تحتوي على ترجمات عالية الجودة بلغات العمل الثلاث القائمة. ويستخدم المكتب الدولي حاليا أداة الترجمة الآلية الخاصة به القائمة على الذكاء الاصطناعي، والتي خضعت للتدريب المخصص لترجمة المؤشرات المتعلقة بالعلامات التجارية. وتحقق هذه الأداة نتائج أفضل جودة من أدوات الترجمة الآلية الأخرى المتاحة تجاريا، كما أن دقتها في زيادة مطردة مع مرور الوقت.

129. وتتاح محتويات السجل الدولي للجمهور بجميع لغات نظام مدريد عن طريق مرصد مدريد، وهو خدمة إلكترونية تتيح للمستخدمين البحث في محتويات السجل الدولي والاطلاع عليها. ولم تتجاوز نسبة المستخدمين الذين اطلعوا على تسجيلات دولية بلغة غير مستخدمة لأغراض الإخطار 0.12 في المائة، مما يوحي بانخفاض الطلب على المعلومات باللغات التي لا تستخدم لأغراض الإخطار.

130. وأخيرا، فبينما تمكن المكتب الدولي من الحفاظ على انخفاض تكلفة التشغيل السنوية للتدقيق اللاحق، نظرا لتوافر قاعدة البيانات المصطلحية الداخلية، فقد بلغت هذه التكلفة 800,000 فرنك سويسري أو أكثر قليلا في عام 2022. ومن شأن اتباع ممارسة ترجمة متباينة أن يؤدي إلى مزيد من الخفض في هذه التكاليف عن طريق الحد من الحاجة إلى خدمات التدقيق اللاحق. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن الترجمات في حوالي 25 في المائة من التسجيلات الدولية التي أجريت في عام 2022 لم تستخدم لأغراض الإخطار. ويشير هذا الرقم إلى أن الوفورات المحتملة الناجمة عن ممارسة الترجمة المتباينة تبرر استحداثها.

ملخص للفوائد المحتملة من استحداث التدابير التقنية المقترحة

131. كما سبقت الإشارة، فإن الأخذ بالتدابير التقنية المبينة أعلاه لن يعود بفوائد على نظام مدريد فحسب، بل على النظام الدولي للعلامات التجارية إجمالا، سواء اعتمد المستخدمون على نظام مدريد أو أودعوا بشكل مباشر، وسواء أدخلت لغات جديدة في نظام مدريد أو لا.

132. ومن شأن إتاحة قاعدة بيانات مصطلحية محسنة بعدة لغات للجمهور أن يجعلها مرجعا عالميا لوصف السلع والخدمات وتصنيفها، مما يؤدي إلى:

- توحيد وتنسيق وصف السلع والخدمات عبر عدة أنظمة قانونية وبلغات متعددة؛
- ورفع جودة طلبات العلامات التجارية؛
- وتقليل حجم عمل الفحص؛

- وتسريع معالجة طلبات العلامات التجارية؛
- وزيادة القدرة على التنبؤ والتيقن القانوني.

133. ومن شأن تبادل التبليغات بنسق موحد مقروء آليا بين المكاتب والمكتب الدولي أن يتيح له ما يلي:

- إتاحة معالجة تلقائية شبه لحظية للتبليغات؛
- وتقليل التأخير في المعالجة؛
- ونشر أدوات تحليلية وخدمات ذات قيمة مضافة تفيد المستخدمين والمكاتب والأطراف الثالثة؛
- وإتاحة المعلومات في التبليغات المذكورة بأي لغة تقريبا بمساعدة أدوات الترجمة الآلية.

134. ومن شأن تنفيذ ممارسة ترجمة متباينة أن يسمح للمكتب الدولي بما يلي:

- تقليل الحاجة إلى خدمات التدقيق اللاحق؛
- وخفض تكاليف التشغيل السنوية؛
- وتحسين النتائج التشغيلية وتعزيز الوضع المالي لاتحاد مدريد.

ثالثا. العلاقة بين المستويين

135. لعل الفريق العامل ينظر في جدوى وضع معالم محددة على مسار استحداث التدابير المذكورة أعلاه، أو غيرها من التدابير التقنية أو العملية، باعتبارها شروطا مسبقة لإدخال لغات جديدة. فعلى سبيل المثال، يمكن للفريق العامل أن يطلب من المكتب الدولي توسيع قاعدة البيانات المصطلحية وتأكيد ترجمتها تلقائيا نسبة مئوية دنيا من التسجيلات والتدوينات الدولية واتسام مخرجات الترجمة الآلية بجودة عالية. وبالمثل، يمكن للفريق العامل أن يطلب من المكتب الدولي إفادة بتحقق قدر واف من التحسينات في الأداء التشغيلي لنظام مدريد، ومن ذلك على سبيل المثال إرسال الأطراف المتعاقدة بيانات تفصيلية مقروءة آليا.

136. *يلتمس من الفريق العامل النظر في محتويات هذه الوثيقة وبيان ما يلي:*

("1") إن كان مستعدا لاتخاذ قرار من حيث المبدأ بشأن المقترحات المقدمة لإدخال لغات جديدة في نظام مدريد، مع مراعاة النهج الممكن المبين في الفقرة 110 أعلاه؛

("2") وإن كان مستعدا للموافقة على تنفيذ المكتب الدولي عنصرا واحدا أو أكثر من العناصر التقنية الموضحة في الفقرات من 111 إلى 130 أعلاه، وشروط ذلك، إن وجدت؛

("3") وإن كان ينبغي وضع تحقيق معالم محددة في تنفيذ العناصر التقنية المذكورة أعلاه، أو غيرها من التدابير التقنية أو العملية، باعتباره شرطا مسبقا لإدخال لغات جديدة في نظام مدريد.

[يلي ذلك المرفق]

المرفق: المعلومات المتعلقة بالمعايير المقترحة في الوثيقة .MM/LD/WG/17/7 REV

الجدول 1: عدد طلبات مدريد، أعلى 13 لغة

اللغة	طلبات مدريد
الإنكليزية	90,149
الألمانية	55,294
الفرنسية	32,084
الصينية	30,749
الإيطالية	16,618
اليابانية	15,195
الهولندية	9,906
الروسية	9,391
التركية	8,873
الإسبانية	7,844
الكورية	7,315
السويدية	4,632
الدانماركية	3,193

الجدول 2: عدد طلبات مدريد، أعلى 10 لغات مع استبعاد الإنكليزية والفرنسية والإسبانية

اللغة	طلبات مدريد
الألمانية	55,294
الصينية	30,749
الإيطالية	16,618
اليابانية	15,195
الهولندية	9,906
الروسية	9,391
التركية	8,873
الكورية	7,315
السويدية	4,632
الدانماركية	3,193

الجدول 3: عدد تعيينات مدريد، أعلى 13 لغة

اللغة	تعيينات مدريد
الإنكليزية	799,099
الروسية	156,773
الألمانية	132,694
الصينية	131,372
الإسبانية	110,981
الفرنسية	101,487
اليابانية	89,359
الكورية	80,433
العربية	59,095
التركية	51,377
النرويجية	50,255
الفييت نامية	45,527
الأوكرانية	39,558

الجدول 4: عدد تعيينات مدريد، أعلى 10 لغات مع استبعاد الإنكليزية والفرنسية والإسبانية

اللغة	تعيينات مدريد
الروسية	156,773
الألمانية	132,694
الصينية	131,372
اليابانية	89,359
الكورية	80,433
العربية	59,095
التركية	51,377
النرويجية	50,255
الفييت نامية	45,527
الأوكرانية	39,558

الجدول 5: عدد الطلبات المباشرة المودعة في الخارج، أعلى 10 لغات

اللغة	عدد الفئة المباشرة
الإنكليزية	1,965,233
الصينية	1,246,469
الألمانية	699,364
الفرنسية	494,354
الهولندية	379,722
اليابانية	288,674
الإسبانية	248,154
الإيطالية	246,016
الكورية	196,328
السويدية	96,083
العربية	75,612
البولندية	70,850
الدانماركية	50,792

الجدول 6: عدد الطلبات المباشرة المودعة في الخارج، أعلى 10 لغات مع استبعاد الإنكليزية والفرنسية والإسبانية

اللغة	عدد الفئة المباشرة
الصينية	1,246,469
الألمانية	699,364
الهولندية	379,722
اليابانية	288,674
الإيطالية	246,016
الكورية	196,328
السويدية	96,083
العربية	75,612
البولندية	70,850
الدانماركية	50,792

الجدول 7: حصة سوق نظام مدريد، الفجوة بين الطلبات المباشرة وطلبات مدريد

اللغة	الفجوة بين المباشر ومدريد
الصينية	662,393
الإنكليزية	556,798
الهولندية	279,828
الإسبانية	138,455
الكورية	118,146
البولندية	38,838
اليابانية	36,357
البرتغالية	33,085
الملايو	26,616
التايلندية	24,899
اليونانية	23,822
الرومانية	12,764
السويدية	11,632

الجدول 8: حصة سوق نظام مدريد، الفجوة بين الطلبات المباشرة وطلبات مدريد مع استبعاد الإنكليزية والفرنسية والإسبانية

اللغة	الفجوة بين المباشر ومدريد
الصينية	662,393
الهولندية	279,828
الكورية	118,146
البولندية	38,838
اليابانية	36,357
البرتغالية	33,085
الملايو	26,616
التايلندية	24,899
اليونانية	23,822
الرومانية	12,764
السويدية	11,632

[نهاية المرفق والوثيقة]